

بنك الكويت الوطني
الربع الثالث من العام 2022
مؤتمر المستثمرين/ المحليين
20 أكتوبر 2022



بنك الكويت الوطني
المؤتمر الهاتفي بشأن الأرباح للربع الثالث/التسعة أشهر الأولى من العام 2022

الأحد، الموافق 23 أكتوبر 2022

نسخة من محضر المؤتمر الهاتفي بشأن أرباح بنك الكويت الوطني والذي عقد يوم الخميس الموافق 20 أكتوبر 2022 في الساعة الثالثة عصراً حسب التوقيت المحلي لدولة الكويت.

السادة المشاركون من البنك:

السيد/ عصام الصقر – نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

السيد/ سوجيت رونغي – المدير المالي للمجموعة

السيد/ أمير حنا – رئيس وحدة علاقات المستثمرين والاتصال

إدارة المؤتمر:

السيدة/ إلينا سانشيز من المجموعة المالية هيرميس (EFG Hermes)

إلينا سانشيز:

مساء الخير جميعاً.

معكم إلينا سانشيز من المجموعة المالية هيرميس. اهلاً ومرحباً بكم في الاجتماع الهاتفي المنعقد لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني للربع الثالث والتسعة أشهر الأولى من العام 2022. ينضم إلينا اليوم نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني السيد/ عصام الصقر، والمدير المالي للمجموعة في بنك الكويت الوطني، السيد/ سوجيت رونغي، ورئيس وحدة علاقات المستثمرين والاتصال في بنك الكويت الوطني، السيد/ أمير حنا. سأترك الكلام الآن للسيد / أمير.

شكراً إلينا.

أمير حنا:

مساء الخير على الجميع.

نحن سعداء لانضمامكم لنا خلال هذا المؤتمر الهاتفي الذي نجريه اليوم لاستعراض النتائج المالية للربع الثالث والتسعة أشهر الأولى من العام 2022.

قبل أن نبدأ، أود أن أحيطكم علماً بأن بعض التصريحات في هذا العرض قد تتسم بالتطعية. وهذه التصريحات تعكس توقعات البنك وقد تنطوي تلك البيانات على بعض المخاطر ودرجة عدم اليقين بما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية بشكل جوهري وقد يؤثر سلباً على النتائج والآثار المالية للخطة المبينة هنا. ولا يتحمل البنك أي التزامات لتحديث آرائه المتعلقة بكل المخاطر والشكوك أو الاعلان علنا عن نتائج المراجعات التي يتم استحداثها فيما يتعلق بالبيانات التطلعية المبينة هنا. ويتعين عليكم الانتباه بعدم الاعتماد على تلك البيانات التطلعية. كما أود أن أشير بأن يمكنكم الاطلاع على بيان اخلاء المسؤولية الكامل الموجود في العرض المقدم لكم اليوم.

سنبدأ في موافاتكم ببعض الملاحظات الافتتاحية من قبل السيد/ عصام الصقر، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، ثم ننتقل إلى السيد/ سوجيت رونغي، المدير المالي للمجموعة، والذي سوف يقوم باستعراض البيانات المالية معكم بمزيد من التفاصيل، ثم ننتقل أخيراً للإجابة على أسئلتكم بالترتيب الذي وردت به. كما يسعدنا متابعة الردود على أسئلتكم التي لم يتم الإجابة عليها من خلال تلقيها بالبريد الإلكتروني على عنوان قسم علاقات المستثمرين المتوفر على الموقع الإلكتروني لمجموعة بنك الكويت الوطني.

والآن، أولي زمام المحادثة للسيد/ عصام الصقر، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، ليوافكم ببعض الملاحظات الافتتاحية.

شكراً لك أمير.

عصام الصقر:

مساء الخير جميعاً. شكراً لانضمامكم إلينا لحضور مؤتمر اليوم لاستعراض النتائج المالية للمجموعة عن فترة الربع الثالث والتسعة أشهر الأولى من العام 2022.

يسعدني أن أنضم إليكم اليوم لاطلاعكم على مستجدات البيئة التشغيلية بصفة عامة، وأداء بنك الكويت الوطني بصفة خاصة خلال تلك الفترة المالية، هذا بالإضافة إلى مبادراتنا الاستراتيجية الرئيسية المتعلقة بالفترة المتبقية من العام الجاري.

استمرت الاضطرابات الجيوسياسية في إلقاء ظلالها على التوقعات الاقتصادية العالمية، مع استمرار تشديد السياسة النقدية، وارتفاع أسعار الطاقة، والتضخم. وقد دفع ذلك صندوق النقد الدولي إلى تخفيض تقديراته

للنمو المتوقع للاقتصاد العالمي للعام 2022 إلى 3.2%، ما يشير إلى وجود مخاطر بحدوث تباطؤ في الاقتصاد العالمي.

ورغم تلك الاضطرابات الجيوسياسية والتوقعات الاقتصادية السلبية، استمرت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بما في ذلك الكويت في إظهار معنويات إيجابية مدعومة بارتفاع أسعار النفط. علاوة على ذلك، تنعكس المعنويات القوية لدى المستهلكين وقطاع الأعمال بشكل إيجابي على الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، وبالتالي تسريع وتيرة النمو بدول مجلس التعاون الخليجي، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي نمواً بنسبة 6.5% للمنطقة في العام 2022.

وعلى مستوى الكويت، شهدت البيئة التشغيلية استمراراً للمؤشرات الايجابية بشكل عام على الرغم من المخاوف بشأن التوقعات العالمية. ولا يزال القطاع النفطي مساهماً رئيسياً في نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث يرتفع إنتاج النفط وأسعاره بما يكفي لتحقيق فائض مالي كبير. ومن المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي للكويت إلى 7.8% للعام 2022 يدفعه نمو متوقع بنسبة 12.1% للقطاع النفطي و3.1% للقطاع غير النفطي. وفي ظل وصول متوسط أسعار النفط إلى 100 دولار للبرميل، فإننا نتوقع تحقيق ميزانية الكويت فائضاً بنسبة 10.2% من الناتج المحلي الإجمالي للعام المالي 2023/2022 مع زيادة طفيفة في الإنفاق. ونحن على ثقة من أن تلك الاتجاهات الإيجابية سوف تعطي زخماً إيجابياً يسهم في تعزيز التوقعات المستقبلية للقطاع المصرفي، في ظل الدعوات لزيادة الإنفاق الرأسمالي التي تسيطر على المشهد.

وعلى الصعيد السياسي، نتفاعل بتشكيل الحكومة مؤخراً والبرلمان المنتخب والتزامهما بالوصول إلى أرضية مشتركة لوضع الأمور في نصابها من جديد الأمر الذي من شأنه تعزيز التعاون وبدء مرحلة من الاستقرار السياسي وخلق بيئة داعمة للنمو والتنويع الاقتصادي.

بالانتقال إلى أداء بنك الكويت الوطني خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2022، فقد برهن البنك على قوة نموذج أعماله حيث حقق صافي ربح قدره 374.2 مليون دينار كويتي بنمو نسبته 46.9% على أساس سنوي. أما بالنسبة لفترة الربع الثالث من العام 2022، فقد حقق بنك الكويت الوطني صافي ربح قدره 136.4 مليون دينار كويتي بنمو نسبته 45.0% مسجلاً أعلى أرباح فصلية في تاريخ البنك. ويرجع النمو الكبير إلى زيادة الإيرادات من الأنشطة المصرفية الرئيسية وتحسن تكلفة المخاطر.

ويواصل البنك ممارسة أعماله انطلاقاً من مركز قوة، يستمد من صلابته استراتيجية ومركزه المالي. كما إن حصافة البنك في إدارة المخاطر، ومستويات الرسملة والسيولة القوية، بالإضافة إلى الإدارة المالية الفعالة، تمكن المجموعة من التغلب بشكل فعال على الظروف غير المواتية.

كذلك تواصل المجموعة تنفيذ استراتيجيتها لتحقيق النمو المسؤول، والاستثمار في الابتكار والتقنيات الحديثة، مع تعزيز ممارساتها في مجال الاستدامة على مستوى كافة العمليات وقطاعات الأعمال.

فعلى مستوى الكويت، سوف نواصل تعزيز مكانتنا في السوق للاستفادة من الانتعاش المتوقع في النشاط الاقتصادي الذي سينعكس إيجاباً على الخدمات المصرفية للشركات، ومعنويات المستهلكين القوية والإنفاق الذي يسهم في دفع قروض التجزئة وقدرتنا على تقديم منتجات وخدمات مبتكرة. بالإضافة إلى ذلك، نواصل استغلال تواجدنا في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث يظل بنك بوبيان ركيزة أساسية في تحقيق أهدافنا المتعلقة بالنمو والربحية.

أما على مستوى الأسواق الخارجية، فسوف نواصل تحقيق النمو في عملياتنا الدولية مع التركيز بشكل خاص على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبشكل أخص دول مجلس التعاون الخليجي ومصر،

حيث نستفيد من قوة علامتنا التجارية لتعزيز تواجدنا في المملكة العربية السعودية بقطاعات الخدمات المصرفية للشركات وإدارة الثروات، مع استهداف التوسع بكافة الأنشطة المصرفية في مصر والتركيز على الخدمات المصرفية للشركات والأفراد من خلال الاستثمار في الخدمات الرقمية.

ولا يزال بنك الكويت الوطني حريصاً على الاحتفاظ بمكانته الرائدة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية على صعيد كافة أنشطة أعماله وعملياته لدفع الأداء والنمو المستدام. ونفخر بإطلاق مبادرة NBK RISE العالمية للقيادة النسائية والتي تهدف إلى دعم الكفاءات النسائية في الترقى إلى مناصب قيادية. كما قدم البنك بمساهمة نقدية بلغت 13 مليون دينار كويتي لتنفيذ مشروع توسعة مستشفى بنك الكويت الوطني للأطفال المتخصص في زراعة الخلايا الجذعية، وذلك في إطار دعم جهود الحكومة لتحسين خدمات الرعاية الصحية في الكويت.

وإلى هنا أصل إلى ختام حديثي، ومنتقل الآن إلى سوجيت رونغي المدير المالي للمجموعة، والذي سوف يستعرض البيانات المالية للربع الثالث والتسعة أشهر الأولى من العام بمزيد من التفاصيل.

مساء الخير أو صباح الخير لكم جميعاً.

سوجيت رونغي:

شكراً لك السيد/ عصام.

مرحباً بكم جميعاً.

يسعدني اقتناص هذه الفرصة لاطلاعكم على النتائج المالية للتسعة أشهر الأولى من العام 2022.

قمنا مؤخراً بالإعلان عن تسجيل صافي أرباح قدره 374.2 مليون دينار كويتي لفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2022 بارتفاع بلغت نسبته 46.9% عن الفترة المماثلة من العام 2021. وبلغت أرباح المجموعة 136.4 مليون دينار كويتي في الربع الثالث من العام 2022، بزيادة قدرها 45% عن الربع الثالث من العام 2021، مسجلة بذلك أعلى معدل نمو للأرباح على أساس ربع سنوي مما يعكس الأداء المميز للمجموعة ويؤكد مواصلتنا لمسيرة النمو.

وقبل الخوض في تفاصيل نتائجنا المالية، أود أولاً أن أتطرق بإيجاز للبيئة التشغيلية بصفة عامة خلال فترة التسعة أشهر الحالية.

خلال الفترة الماضية، استفادت البيئة التشغيلية في الكويت من ارتفاع أسعار النفط وتحسن النشاط التجاري. كما ان رفع أسعار الفائدة الذي شهدناه مؤخراً، إلى جانب اتخاذ خطوات مماثلة في المستقبل كما هو متوقعاً، سينعكس إيجابياً على أداء البنك بصفة عامة خلال الأشهر المقبلة. في ذات الوقت، أدت الاضطرابات الجيوسياسية وارتفاع معدلات التضخم في الدول المتقدمة (وإن كان بدرجة أقل في الكويت) وما نتج عن ذلك من ارتفاع حاد في أسعار الفائدة إلى زيادة مخاطر الدخول في مرحلة ركود اقتصادي بداية من العام المقبل. إلا أننا ما زلنا متفائلين تجاه استقرار البيئة التشغيلية بصفة عامة على مدار الفترة المتبقية من العام الحالي.

ونتجه الآن لتغطية نتائجنا المالية للتسعة أشهر الأولى من العام 2022 .

كما هو موضح في أعلى الجزء الأيسر من هذه الشريحة، يعكس صافي الربح بواقع 119.4 مليون دينار كويتي أي بنمو بلغت نسبته 46.9% على أساس سنوي، النمو القوي لأداء المجموعة بدعم من نمو حجم الأعمال وزيادة صافي الإيرادات التشغيلية وانخفاض مخصصات خسائر الائتمان ومخصصات خسائر

انخفاض القيمة. وبلغ صافي الربح 136.4 مليون دينار كويتي عن فترة الربع الثالث من العام 2022، مما يعكس نمواً بنسبة 12.5% مقارنة بالربع السابق ويؤكد قوة الاداء التشغيلي بصفة عامة.

ويوضح الجانب الأيمن من شريحة العرض الفائض التشغيلي لفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2022، أي الأرباح قبل احتساب المخصصات والضرائب، والذي بلغ 465.8 مليون دينار كويتي، بنمو قدره 51.2 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 12.3% مقارنة بالتسعة أشهر الأولى من العام 2021. كما ارتفع صافي الإيرادات التشغيلية بنحو 72.4 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 10.6%، فيما ارتفعت التكاليف التشغيلية بنحو 21.2 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 8%، مقارنة بالتسعة أشهر الأولى من العام 2021.

وبالمثل، تجاوز الفائض التشغيلي في الربع الثالث من العام 2022 المستويات المسجلة في الربع السابق بنسبة 18.2% على خلفية زيادة صافي إيرادات الفوائد وإيرادات غير الفوائد، إلى جانب النمو المحدود في التكلفة.

وسوف نتطرق بمزيد من التفصيل إلى أهم المحركات الرئيسية للتغيرات التي طرأت على الإيرادات والهوامش والتكاليف بعد قليل.

ويواصل مزيج الإيرادات التشغيلية المبين في أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض إظهار مزيجاً جيداً حيث شكلت الإيرادات من غير الفوائد 27% من مصادر الإيرادات.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

هنا سنلقي نظرة على صافي إيرادات الفوائد والمحركات التي ساهمت في أدائه.

ويوضح الرسم البياني في أسفل الجانب الأيسر من شريحة العرض وصول صافي إيرادات الفوائد إلى 546.6 مليون دينار كويتي في التسعة أشهر الأولى من العام 2022، بنمو بلغت نسبته 8.9% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2021، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى زيادة حجم الاقراض وغيرها من الأصول المدرة للفوائد على مستوى القطاعات والمناطق الجغرافية المختلفة للمجموعة، هذا إلى جانب الاستفادة من رفع أسعار الفائدة. كما يمكننا أيضاً بالنظر إلى الرسم البياني في أعلى الجانب الأيمن من الشريحة ملاحظة نمو متوسط الأصول المدرة للإيرادات بنسبة 8.4% على أساس سنوي.

ويعكس الرسم البياني في أسفل الجانب الأيسر من شريحة العرض استقرار متوسط صافي هامش الفائدة في التسعة أشهر الأولى من العام 2022 دون تغيير يذكر عند مستوى 2.26% مقارنة بالتسعة أشهر الأولى من العام 2021 وذلك على الرغم من زيادة العائدات فيما يعزى بصفة رئيسية لزيادة تكلفة التمويل. فخلال العام، قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي برفع سعر الفائدة بنسبة 3%، في حين رفع بنك الكويت المركزي سعر الخصم بنسبة 1.50%. من جهة أخرى، نما منحى المطلوبات بالدينار الكويتي بوتيرة أكثر حدة مقارنة بسعر الخصم المطبق في الكويت.

وفي التسعة أشهر الأولى من العام 2022، بلغ متوسط العائد للمجموعة 3.43% مقابل 2.97% في التسعة أشهر الأولى من العام 2021. وبلغ متوسط تكلفة التمويل للمجموعة 1.32% خلال الفترة الحالية مقابل 0.82% في تسعة أشهر الأولى من العام 2021. ويعزى ارتفاع تكلفة التمويل بصفة رئيسية إلى إعادة تسعير الودائع بأسعار السوق المتزايدة والودائع ذات الأجل الطويلة التي حصلت عليها المجموعة. وفي ذات الوقت، ما زلنا نتمتع بقاعدة قوية ومستقرة للودائع منخفضة التكلفة مما يعود بالفائدة على المجموعة.

أما بالنسبة لفترة الربع الثالث من العام 2022، بلغ متوسط صافي هامش الفائدة 2.40%، أي أعلى بمقدار 18 نقطة أساس مقارنة بالربع السابق من العام الحالي، وذلك بفضل الاستفادة من رفع معدلات الفائدة. حيث بلغ عائد المجموعة للربع الحالي 4.00% وبلغت تكلفة التمويل 1.78%.

وفي أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض، يمكننا رؤية العوامل المحركة لارتفاع صافي هامش الفائدة بواقع نقطة أساس واحدة لتصل إلى 2.26% في التسعة أشهر الأولى من العام 2022 مقابل 2.25% العام الماضي. حيث ساهم النمو القوي للقروض على أساس سنوي، في زيادة صافي هامش الفائدة بنحو 28 نقطة أساس، في حين ساهمت الأصول الأخرى المدرة للفوائد بنحو 18 نقطة أساس. إلا أنه على الرغم من ذلك، أدى ارتفاع تكلفة التمويل في التأثير سلباً على صافي هامش الفائدة بواقع 45 نقطة أساس.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

كما نلاحظ أعلى الجانب الأيسر من الشريحة، أن إجمالي إيرادات غير الفوائد بلغ نحو 206.9 مليون دينار كويتي في التسعة أشهر الأولى من العام 2022، مما يعكس تحقيق نمواً قدره 27.9 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 15.6% مقارنة بأداء الفترة المماثلة من العام 2021. وقد ساهم صافي الأتعاب والعمولات بنحو 132.4 مليون دينار كويتي، في حين ساهمت إيرادات التعامل بالعملة الأجنبية بما قيمته 60.3 مليون دينار كويتي، بينما بلغت مصادر الإيرادات الأخرى من غير الفوائد (والتي تشمل بشكل رئيسي إيرادات الاستثمار) 14.1 مليون دينار كويتي.

كما ارتفعت إيرادات الأتعاب والعمولات بنسبة 7% هذه الفترة مقارنة بأداء التسعة أشهر الأولى من العام 2021، نتيجة للمساهمة القوية من مختلف قطاعات الأعمال. في حين ارتفعت إيرادات التعامل بالعملة الأجنبية للتسعة أشهر الأولى من العام 2022 بمقدار 32.8 مليون دينار كويتي عن العام السابق، حيث استفادت من التحركات الإيجابية للعملة وزيادة حجم المعاملات.

في المقابل، تراجعت الإيرادات الأخرى من غير الفوائد مقارنة بأداء التسعة أشهر الأولى من العام 2021، فيما يعزى بصفة رئيسية لتراجع صافي إيرادات الاستثمار نتيجة للتراجع الذي شهدته تقييمات السوق مؤخراً. كما تضمنت التسعة أشهر الأولى من العام 2021 تسجيل أرباح لمرة واحدة ناتجة عن بيع أصول، والتي تم تسجيلها ضمن الإيرادات التشغيلية الأخرى في بيان الدخل.

ويعد أداء إيرادات الأتعاب والعمولات قوياً على مستوى المجموعة وذلك بفضل تنوع مصادرها عبر نطاق واسع من المناطق الجغرافية وقطاعات الأعمال المختلفة. كما أن المصدر الرئيسي للإيرادات من غير الفوائد يتمثل في الأنشطة المصرفية الأساسية المتصلة بأنشطة الأعمال.

وبالنسبة للربع الثالث من العام، ارتفعت الإيرادات من غير الفوائد إلى 75 مليون دينار وبنسبة 17.1% مقارنة بالربع السابق من العام بفضل تزايد إيرادات التعامل بالعملة الأجنبية وإيرادات الأتعاب.

وننتقل الآن إلى المصروفات التشغيلية الموضحة في الرسم البياني أعلى الجانب الأيمن من الشريحة. فقد بلغ إجمالي المصروفات التشغيلية لفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2022 نحو 287.7 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بنسبة 8% مقارنة بالمستويات المسجلة في التسعة أشهر الأولى من العام 2021. ويعكس نمو التكلفة إلى حد ما زيادة مستويات أنشطة الأعمال على مستوى شبكة الفروع الخارجية للمجموعة بصفة عامة ومواصلة الاستثمار في أنشطة الأعمال الرئيسية والتقنيات الرقمية والعمليات ورأس المال البشري، مما يمكن المجموعة من تقديم أفضل الخدمات لعملائها وتحسين الموارد اللازمة لرفع مستوى الكفاءة التشغيلية.

وتواصل قنواتنا ومنتجاتنا الرقمية لعب دوراً حيوياً في خدمة العملاء مع ارتفاع مستويات المعاملات الإلكترونية. كما نواصل تقديم عروض المنتجات الانتقائية في مناطق جغرافية معينة، مثل أنشطة إدارة الثروات العالمية، والتوسع في العمليات المصرفية الإسلامية من خلال بنك بوبيان، وعملياتنا في بنك الكويت الوطني - مصر.

ونتيجة لذلك، بلغ معدل التكلفة إلى الدخل في التسعة أشهر الأولى من العام 2022 نحو 38.2% مقابل 39.1% في التسعة أشهر الأولى من العام 2021.

وننتقل الآن إلى مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة الموضحة أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض.

وبلغ إجمالي مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة 40.9 مليون دينار كويتي لفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2022، مقابل 122.8 مليون دينار كويتي في التسعة أشهر الأولى من العام 2021، أي بتراجع بلغت نسبته 66.7%. حيث بلغت مخصصات خسائر الائتمان 27.3 مليون دينار كويتي، في حين بلغت مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وغيرها من المخصصات الأخرى 13.6 مليون دينار كويتي. بينما شملت المخصصات المحددة صافي تحرير مخصصات بقيمة 121.9 مليون دينار كويتي نتيجة لاسترداد مبالغ مخصصات خسائر ائتمانية تم احتسابها خلال السنوات السابقة. وفي ذات الوقت، قامت المجموعة بتجنيب مخصصات في سياق أنشطة الأعمال الاعتيادية لعملاء التجزئة والشركات في الكويت والفروع الخارجية، وتستمر المجموعة في اتباع نهج متحفظ في إدارة انكشافاتها الائتمانية، ولهذا قامت بتجنيب مخصصات احترازية والتي تم تضمينها كجزء من المخصصات العامة بقيمة 149.3 مليون دينار كويتي.

وبلغت تكلفة المخاطر للتسعة أشهر الأولى من العام 2022 نحو 18 نقطة أساس مقابل 63 نقطة أساس للعام 2021 بأكمله. وقد نتج هذا الانخفاض في تكلفة المخاطر عن الانخفاض الكبير في مخصصات خسائر الائتمان نظراً للاستفادة من استرداد مخصصات القروض كما أوضحنا سابقاً.

وتجدر الإشارة إلى أن المركز المالي للمجموعة ما يزال قوياً ويتمتع بمستويات عالية من الجودة الائتمانية، إلى جانب مستويات رسمة قوية يتميز بها بنك الكويت الوطني فضلاً عن قدرته على تحقيق أرباح تشغيلية تساهم في تعزيز استيعاب البنك لخسائر الائتمان.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

من خلال استعراض هذه الشريحة، سوف أتناول بمزيد من التفاصيل جانب تنوع الإيرادات عن طريق الفروع الخارجية والذراع الإسلامي للمجموعة.

تستمر مجموعة بنك الكويت الوطني في الاستفادة من ميزة فريدة بين البنوك الكويتية تتمثل في الانتشار الجغرافي الواسع لعملياتها وقدرتها على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية في آن واحد، حيث يمنحها هذا التنوع في أعمال المجموعة ميزة تنافسية قوية، ويوفر درجة كبيرة من المرونة لأرباحها.

وكما هو مبين في الرسم البياني أعلى الجانب الأيسر من الشريحة، بلغت الإيرادات التشغيلية من العمليات الخارجية للمجموعة 192 مليون دينار كويتي، بنمو بلغت نسبته 14.2% على أساس سنوي. ووصل صافي الربح 100.7 مليون دينار كويتي، بزيادة قدرها 29 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل نمو بنسبة 40.5% وذلك بفضل قوة الأداء التشغيلي وانخفاض مخصصات خسائر الائتمان ومخصصات خسائر الائتمان

المتوقعة خلال هذه الفترة. وواصلت الفروع الخارجية للمجموعة تسجيل نسبة مساهمة قوية في كل من الإيرادات التشغيلية وصافي أرباح المجموعة بنحو 25% و 27% على التوالي.

كما حقق بنك بوبيان، الذراع الإسلامي للمجموعة، صافي أرباح للتسعة أشهر الأولى من العام 2022 بنحو 48.6 مليون دينار كويتي، بارتفاع نسبته 52.4% مقارنة بالتسعة أشهر الأولى من العام 2021، ويرجع ذلك إلى انخفاض المخصصات والنتائج التشغيلية القوية.

وأخيراً في الرسم البياني أسفل الجانب الأيمن من الشريحة، تلاحظون مساهمة الفروع الخارجية وبنك بوبيان في إجمالي أصول المجموعة بنسبة 40% و 22% على التوالي، ما يعزز من استراتيجيات تنويع مصادر الإيرادات لدى المجموعة.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

هنا سوف نلقي نظرة على بعض اتجاهات البنود الرئيسية بقائمة المركز المالي خلال هذه الفترة.

كما هو موضح في الرسم البياني أعلى يسار الشريحة، بلغ إجمالي الموجودات بنهاية سبتمبر 2022 نحو 34.7 مليار دينار كويتي، بنمو بلغت نسبته 6.8% على أساس سنوي، ومرتفعاً بنسبة 4.4% مقارنة بإجمالي الموجودات بنهاية ديسمبر 2021.

وسجلت قروض وسلفيات المجموعة البالغة 20.6 مليار دينار كويتي نمواً على أساس سنوي بنسبة 8.7% وبنحو 4.5% مقارنة بمستويات ديسمبر 2021. ونمت محفظة القروض بشقيها التقليدي والإسلامي، في الكويت والخارج. وأثر ضعف العملات الرئيسية مقابل الدولار الأمريكي والجنه المصري سلباً على قيمة نمو القروض بالدينار الكويتي خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2022. وسجلت القروض نمواً قوياً خلال الربع الثالث من العام 2022، إذ وصلت إلى 465 مليون دينار كويتي، مما يعكس التدفقات الجيدة للقروض على مستوى قطاعات العملاء والمناطق الجغرافية المختلفة.

وعلى صعيد ودائع العملاء، أي الودائع غير المصرفية وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية، فقد بلغت 19.3 مليار دينار كويتي بما يعكس نمواً بنسبة 11% على أساس سنوي وبنسبة 5.5% مقارنة بمستويات ديسمبر 2021. كما ارتفعت ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بنسبة 26.9% خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2022 لتصل إلى 4 مليار دينار كويتي. واستمر نمو الودائع المصرفية الأساسية لقطاع التجزئة لدى المجموعة، بقطاعيها التقليدي والإسلامي. وما يزال المزيج التمويلي العام للمجموعة مستقراً وإيجابياً.

ويعكس نمو الودائع المصرفية لقطاع التجزئة مواصلة التركيز على هذا الجانب من أعمالنا، وذلك من خلال الاستفادة من العلامة التجارية الرائدة لبنك الكويت الوطني وثقة العملاء به وقوة تصنيفه الائتماني.

وتشكل ودائع العملاء نسبة جيدة تبلغ 65% من إجمالي مزيج تمويل المجموعة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه وعلى الرغم من استمرار تخفيف بنك الكويت المركزي لبعض المتطلبات الرقابية، إلا أن المجموعة نجحت في الحفاظ على مستويات السيولة المطلوبة قبل هذا التعديل وبما يتوافق مع متطلبات اتفاقية بازل 3.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

ونستعرض من خلال هذه الشريحة تأثير النتائج المالية التسعة أشهر الأولى من العام 2022 على بعض معايير ومؤشرات الأداء الرئيسية.

ونلاحظ تحسن معدل العائد على متوسط حقوق المساهمين في التسعة أشهر الأولى من العام 2022 إلى 14.1% مقابل 9.6% في الفترة المماثلة من العام 2021. كما بلغ العائد على متوسط إجمالي الموجودات 1.47% مقابل 1.09% للفترة المماثلة من العام 2021.

وحافظت المجموعة على قوة واستقرار معدل كفاية رأس المال والذي بلغ 16.3%. وبلغ معدل كفاية رأس المال للشريحة الأولى ومعدل كفاية رأس المال الأساسي- الشريحة 1 من حقوق المساهمين 11.8% و14.0% على التوالي. وتجدر الملاحظة أنه تم احتساب معدل كفاية رأس المال بعد تطبيق توزيعات الأرباح المرحلية المقترحة بقيمة 75.5 مليون دينار كويتي، في حين لم يتم تضمين الأرباح المرحلية لفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2022 ضمن رأس المال التنظيمي المؤهلة لاحتساب نسبة كفاية رأس المال.

وفيما يتعلق بنسب جودة الأصول، فمن الملاحظ تحسن نسبة القروض المتعثرة حيث بلغت 1.24% مقابل 1.43% بنهاية سبتمبر 2021، و1.04% بنهاية ديسمبر 2021. ويعزى تراجع نسبة القروض المتعثرة إلى تحسن الجودة الائتمانية لبعض العملاء، وكذلك قيام البنك بشطب بعض المديونيات.

ونتيجة لذلك، ومع استمرار البنك بتجنيب مخصصات احترازية، فقد تحسنت نسبة تغطية القروض المتعثرة حيث بلغت 308% بنهاية سبتمبر 2022.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

أود الحديث هنا بمزيد من التفاصيل عن مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمحتسبة وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي. ووفقاً للنظام المتبع من قبل البنك المركزي، يجب على البنوك العاملة في الكويت احتساب مبلغ المخصصات الائتمانية المطلوبة (أي المبلغ في الميزانية العمومية) وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي ومقارنتها بخسائر الائتمان المتوقعة على التسهيلات الائتمانية التي تم التوصل إليها وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي. ويعتمد نظام المخصصات الذي سيتم تطبيقه وبالتالي تحميله على بيان الدخل على أساس المبلغين في الميزانية العمومية، أيهما أعلى.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن إرشادات بنك الكويت المركزي الخاصة باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 تتبع نهجاً أكثر تحفظاً مقارنة بالمعيار الأصلي ذاته.

ويوضح الرسم البياني أسفل الجانب الأيمن من الشريحة زيادة متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة كما في سبتمبر 2022 إلى 535 مليون دينار كويتي مقابل 462 مليون دينار كويتي في ديسمبر 2021. وساهم في ذلك بعض التغييرات التي طرأت على عوامل الاقتصاد الكلي والتي تشكل مدخلات في نموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، مما ساهم في زيادتها مقارنة بنهاية العام السابق.

وعلى الرغم من أن الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 ومتطلبات بنك الكويت المركزي يعتبران نظامان مختلفان ولا تصح مقارنتهما على هذا النحو، فإنه وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، فإنه كما في سبتمبر 2022، تجاوزت مخصصات الميزانية العمومية وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي الخسائر الائتمانية المتوقعة بنحو 325 مليون دينار كويتي، مما يوفر

احتياطي كبير للمجموعة لتحمل أي تأثير سلبي محتمل لحالة عدم اليقين السائدة على متطلبات مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة.

وننتقل الآن إلى الشريحة الأخيرة من العرض.

وقبل أن أختتم حديثي، اسمحوا لي بعرض ملخص لأدائنا المالي خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2022.

تعكس نتائج التسعة أشهر الأولى من العام 2022 استمرار تحسن محركات التشغيل الأساسية، والنمو القوي للأصول، وانخفاض مخصصات الخسائر الائتمانية ومخصصات انخفاض القيمة، وقوة الميزانية العمومية، وتزايد مستويات السيولة، ومتانة قاعدة رأس المال.

ننتقل الآن إلى التوقعات المستقبلية للفترة المتبقية من العام 2022.

ما زلنا متفائلين ببيئة عمل مستقرة كما أن البنك في وضع جيد للتغلب على أي تحديات محتملة تفرضها سيناريوهات الاقتصاد العالمي والتطورات الجيوسياسية على مستوى العالم.

وفيما يتعلق بنمو القروض، سجلت المجموعة نمواً في صافي القروض بنسبة 4.5% في التسعة أشهر الأولى من العام 2022. والتي تأثرت سلباً إلى حد ما نتيجة لتحركات العملات الأجنبية. على الرغم من توافر مجموعة قوية من القروض قيد التنفيذ، إلا أنه نظراً للديناميكيات العالمية السائدة وحالة عدم اليقين الناتج عن توقيت عمليات السحب، فإننا نتوقع أن تنمو القروض في العام 2022 بأكمله بتسجيل نمواً يتراوح ما بين المتوسط إلى المرتفع في خانة الاحاد.

أما فيما يخص صافي هامش الفائدة كما أسلفنا الذكر، يعكس اتجاه صافي هامش الفائدة نمواً متزايداً على أساس ربع سنوي على خلفية الاستفادة من نمو حجم أنشطة الأعمال ورفع أسعار الفائدة. وعلى الرغم من أنه من المقرر استمرار رفع أسعار الفائدة العالمية إلا أن توقيت ومدى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية ما يزال غير مؤكد. وفي ضوء الاعتبارات سالفة الذكر، نتوقع أن يكون صافي هامش الفائدة للعام 2022 بأكمله أعلى ببضعة نقاط أساس عن مستويات التسعة أشهر الأولى من العام 2022.

وبلغت نسبة التكاليف إلى الدخل 38.2% في التسعة أشهر الأولى من العام 2022. وفي ظل استمرار البرنامج الاستثماري لدعم مختلف مبادرات المجموعة، فإنه من المتوقع بقاء نسبة التكاليف إلى الدخل للعام 2022 عند مستويات مماثلة إلى حد كبير للعام 2021، أي أقل من 40%.

ونظراً لاستمرار حالة عدم اليقين الناتجة عن التوترات الجيوسياسية المستمرة، فإننا نرى أنه ليس من الحكمة تقديم توقعات مستقبلية محددة بشأن تكلفة المخاطر / كفاية رأس المال. وبلغت تكلفة المخاطر 63 نقطة أساس في العام 2021. وأدت عمليات الاسترداد في التسعة أشهر الأولى من العام 2022 إلى انخفاض تكلفة المخاطر لتصل إلى 18 نقطة أساس خلال تلك الفترة. إلا أننا نشعر بالتفاؤل تجاه بقاء تكلفة المخاطر للعام 2022 بنسبة أقل بكثير من مستويات العام 2021. كما نأمل في الحفاظ على نسب كفاية رأس المال بما يتماشى مع أهدافنا الداخلية والتي تتخطى الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية.

وبهذا ينتهي استعراض النتائج المالية. شكراً على وقتكم واستماعكم.

شكراً لك سوجيت.

أمير حنا:

شكراً لك السيد/ عصام.

كما هو معتاد سنتوقف قليلاً حتى ترد إلينا جميع الأسئلة ثم نبدأ في الرد عليها تبعاً. أود أن أذكر الجميع بأنه يمكنكم كتابة أسئلتكم في مربع الدردشة وسنوافيكم بالرد عليها عند عودتنا.

حسناً، لقد عدنا، شكرًا لكم جميعاً على الانتظار. لدينا قائمة كبيرة من الأسئلة، والكثير من الموضوعات تدور حول هوامش الفائدة، لذا سنحاول الإجابة على الأسئلة تبعاً.

السؤال الأول هو هل يمكنكم التحدث قليلاً عن العوامل المحركة لصافي هامش الفائدة في الربع الثالث لأن التوسع التسلسلي كان قوياً للغاية، هل تم إعادة تسعير جميع الودائع أم هل نتوقع بعض الضغط في الربع الرابع بسبب إعادة تسعير المطلوبات من زيادات سابقة في أسعار الفائدة، وفي حال قيام بنك الكويت المركزي باتباع نهج بنك الاحتياطي الفيدرالي بشكل مماثل فهل لنا أن نتوقع زيادة صافي هامش الفائدة خلال الربع الرابع واستمراراً إلى التقديرات الخاصة بالعام 2023.

سوجيت رونغي:

عند الحديث عن العوامل المحركة لصافي هامش الفائدة، فقد شهد الربع الثالث أداءً قوياً للغاية لصافي هامش الفائدة انعكاساً لتأثير زيادة عدد عمليات رفع أسعار الفائدة مقارنة بالفترة السابقة، حيث شهدنا ارتفاعاً بواقع 75 نقطة أساس خلال الربع الثالث مقابل 50 نقطة أساس في الربع الثاني، ما أثر بشكل إيجابي على العائد. وبالطبع، أدى هذا أيضاً إلى إعادة تسعير الودائع بالإضافة إلى الودائع الجديدة التي تم تسعيرها بأسعار فائدة أعلى. ومن ثم، فرغم أننا نتوقع الاستفادة من العائد، فمن المرجح أن تزداد تكلفة التمويل بما يؤثر على صافي الزيادة في صافي هامش الفائدة.

بالنسبة للسؤال الآخر وعما إذا كان بنك الكويت المركزي يتبع بنك الاحتياطي الفيدرالي في نمط مماثل، فبالنظر إلى تجربة الأشهر الستة الماضية، لم يتبع بنك الكويت المركزي نمط زيادة أسعار الفائدة الفيدرالية. ولكن بافتراض اتباعه نفس السياسة، فسوف يستمر الارتفاع في صافي هامش الفائدة خلال الربع الرابع ووصولاً إلى العام 2023 أيضاً، ولكن هذا أمر لم نشهده حتى الآن.

لدينا سؤال آخر: ما هي العوامل المحركة للنمو القوي في قطاعات القروض في الكويت، إذا كان بإمكانكم إلقاء بعض الضوء على النمو الأساسي؛ وهل هذا هو نمو قطاع معين كما أعتقد؟ إليك سوجيت.

أمير حنا:

شهدنا نمواً في القروض في الكويت بنوعها التقليدي والإسلامي، حيث رأينا زيادات في القروض خلال الأشهر التسعة الأولى من العام من خلال قروض التجزئة وبعض الأنشطة التجارية أيضاً.

سوجيت رونغي:

سؤال آخر عن الرأي في التقدم المحرز في الإصلاحات الاقتصادية في ظل انتخاب برلمان جديد وتشكيل حكومة جديدة.

أمير حنا:

أعتقد أنه ستكون هناك بعض الإصلاحات الاقتصادية، فنحن ننظر بإيجابية للتغيير السياسي الأخير والانتخابات الجديدة. كما أعتقد أنه سيكون هناك بعض الاستقرار بين البرلمان والحكومة والذي من شأنه تحريك عجلة العديد من المشاريع الكبرى التي تأخرت لفترة طويلة. كما ذكرت في كلمتي منذ قليل، فلا يزال الاقتصاد الكويتي يشهد مؤشرات إيجابية بشكل عام، على الرغم من المخاوف العالمية بشأن الاقتصاد العالمي.

عصام الصقر:

وسيستمر القطاع النفطي أيضاً في كونه مساهماً رئيسياً في الناتج المحلي الإجمالي للكويت ويحمل مؤشرات إيجابية من شأنها أن تؤدي إلى المزيد من الإصلاحات الاقتصادية ودفع المشاريع الضخمة خلال الفترة القادمة.

بالعودة إلى أسعار الفائدة مرة أخرى، حيث أن أسعار الفائدة قد ارتفعت بالفعل بشكل ملموس، فهل تعيق قدرتكم على تمرير زيادات في أسعار الفائدة في المستقبل، هل ستستوعبون المزيد من تكاليف التمويل؟

أمير حنا:

سوجيت رونغي:

نعم، ارتفعت أسعار الفائدة وحتى الآن لم نلاحظ أي ضغوط في هوامش الفائدة. لقد تمكنا من نقل ارتفاع أسعار الفائدة إلى المقترضين. وبالطبع، زادت تكلفة التمويل لأننا مطالبون بحجز الودائع بأسعار فائدة أعلى وسيؤثر ذلك على صافي هامش الفائدة الإجمالي في المستقبل. ومع ذلك، فإن قاعدتنا القوية من الودائع منخفضة التكلفة ستساعد في التخفيف من هذا التأثير.

أمير حنا:

هل من الممكن عودة المناقشات حول قانون الرهن العقاري الآن في ظل حالة الوضوح السياسي رغم عودة ارتفاع أسعار النفط؟

عصام الصقر:

عند الحديث عن هذا القانون، كما ذكرنا سابقاً، فهو قانون يخضع لدوافع سياسية، ولكن بالنظر إلى التركيبة السكانية للكويت، علينا أن ننتبه هنا إلى أساسيات وديناميكيات سوق الإسكان في الكويت، فكما تعلمون، يوجد في الكويت عدد كبير من السكان الشباب يتطلب إسكاناً بمعدل أعلى من قدرات آلية التمويل القائمة.

وسيؤدي ذلك إلى دفع الحكومة إلى المضي قدماً في تنفيذ قانون الرهن العقاري، وفي ظل حالة الاستقرار الأخيرة بين الحكومة والبرلمان، فأعتقد أنه من المرجح أن يتم تمرير قانون الرهن العقاري. لذلك أود أن أقول إنها مسألة وقت وبناءً عليه سيتم تمرير قانون الرهن العقاري.

أمير حنا:

شهد العام 2022 ارتفاعاً كبيراً لصافي المكاسب من التعامل في العملات الأجنبية، فهل تتوقعون عودته إلى مستوياته الطبيعية مستقبلاً؟

سوجيت رونغي:

يرجع صافي المكاسب التي نشهدها خلال العام 2022 إلى عوامل مختلفة. أولاً، كان للمعاملات الأساسية أو الزيادات المدفوعة بحجم المعاملات تأثير إيجابي. أيضاً، كما ذكرت في مؤتمرات سابقة للمحللين، فإن زيادة قوة الدولار تساعدنا من خلال إصداراتنا الخاصة بالشريحة الأولى من رأس المال الإضافي المصدرة، وقد استفدنا هذا العام من ذلك. في العام الحالي أيضاً، لعبت العملات دوراً بسيطاً في منحنا بعض مكاسب إعادة التقييم الإضافية. وبينما نتوقع استمرار أحجام المعاملات في الزيادة، فلن يتسنى لنا التنبؤ إلى أي مدى ستستمر المكاسب المرتبطة بالدولار في المستقبل. وفي سيناريو الميزانية الأساسية لدينا، لا نفترض أي مكاسب من إعادة التقييم بالدولار.

أمير حنا:

مرة أخرى، أسئلة عن تكاليف وأسعار الاقتراض، كيف تتوقعون أن يؤثر ارتفاع تكاليف الاقتراض على جودة الائتمان في الكويت وعلى مستوى المناطق الجغرافية التي تعملون فيها؟

سوجيت رونغي:

بالنظر إلى القطاعات والعملاء الذين نقرضهم في الكويت، لا نتوقع أي آثار محددة لارتفاع تكاليف الاقتراض، حيث إن عملاءنا مستقرون وحتى الآن لم نر أي مؤشرات على وجود مشاكل في جودة الائتمان في الكويت وعلى مستوى شبكتنا بما في ذلك عملياتنا الدولية.

أمير حنا:

هل يمكنكم توضيح كيفية تحرك أسعار إعادة الشراء تبعاً للتغير في سعر الخصم المطبق لدى بنك الكويت المركزي في الكويت؟

سوجيت رونغي:

منذ مارس 2022، ارتفع سعر خصم بنك الكويت المركزي بنسبة 1.50%، فقد كان سعر الخصم 1.50% وهو حالياً عند 3.00%. ومع ذلك، فقد زاد منحى المطلوبات أكثر من الزيادة بنسبة 1.50% على جانب سعر الخصم. على سبيل المثال ارتفع سعر الفائدة على الودائع لأجل 3 أشهر بأكثر من 2.25% والودائع لأجل 6 أشهر بأكثر من 2.50%، حيث يتم إعادة تسعير الودائع طويلة الأجل بأسعار أعلى بكثير من سعر الخصم الذي يتم تسعير القروض على أساسه. وهذا هو العامل الذي يؤدي إلى زيادة تكلفة التمويل.

أمير حنا:

هل هناك أي مخاطر أخرى على صافي هامش الفائدة؟

سوجيت رونغي:

رغم أننا متفائلون بزيادة صافي هامش الفائدة بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، إلا أن إعادة تسعير الودائع وجذب الودائع الجديدة بأسعار فائدة أعلى سيكون له تأثير على صافي هامش الفائدة، لكننا سنكون قادرين على إدارة هذه المخاطر كما قمنا بذلك من قبل.

أمير حنا:

ما هي تقديراتكم لمتوسط تكلفة المخاطر؟

سوجيت رونغي:

لقد تأثرت تكلفة المخاطر لهذا العام بشكل إيجابي بعمليات الاسترداد خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام. ولا تعتبر تكلفة المخاطر لفترة التسعة أشهر من العام 2022 والبالغة 18 نقطة أساس هي ما نتوقعه مستقبلاً. في الوقت ذاته، لا نتوقع أن تكون تكلفة المخاطر في مستويات الستينيات (60 نقطة أساس)، كما رأينا خلال العام 2021، بل إن توقعنا لتكلفة المخاطر في المستقبل هو رقم أقل بكثير مما سجلناه خلال العام الماضي.

أمير حنا:

ما هي توقعاتكم لنمو القروض خلال العام 2023 وما هي القطاعات التي تعتقدون أن الطلب على القروض سيأتي منها؟

سوجيت رونغي:

لطالما استفاد بنك الكويت الوطني من تنوع عملياته، بين قطاع القروض الاستهلاكية أو قروض الشركات، سواء أكانت إسلامية أم تقليدية أو داخل الكويت أو في الفروع الخارجية. فلدينا محفظة قروض قوية في الكويت وفي شبكة فروعنا الدولية. ومع ذلك، يمكن أن يكون لظروف بيئة الاقتصاد الكلي العالمية الحالية بعض التأثير على نمو القروض ومن الصعب للغاية إعطاء توجيهات محددة في هذه المرحلة. في الوقت الحالي، يمكننا أن نتوقع أن يكون نمو القروض بين رقم متوسط إلى مرتفع في خانة الأحاد خلال العام المقبل أيضاً.

أمير حنا:

ما هو تأثير البيئة السياسية الحالية على احتمالية إقرار قانون الدين العام؟

عصام الصقر:

كما سبق أن ذكرنا مرات عدة، فإن قانون الدين مشابه لقانون الرهن العقاري. كلاهما يخضع لدوافع سياسية. لكن التحسن الأخير في ظروف المشهد السياسي وانتهاء حالة التأزيم بين الحكومة والبرلمان عامل مهم لإقرار القانون. ومن الضروري جداً تمرير القانون لفائدة الاقتصاد بشكل عام. وهناك آمال متزايدة في الوصول إلى تفاهم مشترك بين الجانبين قد يؤدي إلى إصدار القانون.

علاوة على ذلك، فعلى الرغم من الفائض المتوقع من الزيادة في إنتاج النفط وارتفاع أسعاره، فما زلنا نعتقد أنه سيتم تمرير القانون في نهاية الأمر.

أمير حنا:

ما هي نسبة ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير إلى إجمالي الودائع؟ وهل تغيرت بعد الزيادة في أسعار الفائدة هذا العام؟

سوجيت رونغي:

تمتلك المجموعة محفظة مستقرة للغاية من ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير ولم نشهد أي حركة كبيرة على هذا الجانب، على الرغم من الزيادة في أسعار الفائدة. في الواقع، لقد رأينا أن ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير ظلت مستقرة وتظهر بعض النمو مقارنة ببداية العام. ومع ذلك، ونتيجة الزيادة في الودائع الأخرى، انخفضت ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير كنسبة مئوية من إجمالي الودائع غير المصرفية بشكل طفيف من أعلى إلى منتصف الأربعينيات.

أمير حنا:

لدينا بعض الأسئلة حول تأثير ارتفاع أسعار الفائدة على جودة القروض وأعتقد أننا تناولنا ذلك من قبل. الأسئلة تتكرر. هناك سؤال عن الجدول الزمني لعكس المخصصات؛ هل يمكنك تقديم بعض التوجيهات عن الجدول الزمني لعكس المخصصات؟ ما هي المدة التي سيستمر فيها؟

عصام الصقر:

أعتقد أن عكس المخصصات يعتمد أيضاً على توجيهات وموافقة الجهة الرقابية. بالنظر إلى الميزانية العمومية لبنك الكويت الوطني، نحن في وضع مريح للغاية حيث تراكمت لدينا احتياطات من المخصصات خلال السنوات القليلة الماضية. ربما يمكن أن يقوم سوجيت بذكر بعض الأرقام لتوضيحها.

سوجيت رونغي:

تبلغ نسبة تغطية المتعثرة لدينا نحو 308%، وهي نسبة جيدة للغاية. فيما يتعلق بعمليات عكس المخصصات، فكلها مدفوعة بوقوع أحداث تستدعي ذلك، وتتعلق بعمليات الاسترداد الفعلية المتعلقة بالمخصصات التي تم أخذها في فترات سابقة. ويعتمد مدى استمرار ذلك على توقيت عمليات الاسترداد الفعلية في المستقبل.

أمير حنا:

هل يمكنكم التحدث عن معدل كفاية رأس المال المستهدفة لديكم؟ مع العلم أنها أقل بسبب عدم إدراج الأرباح المرحلية ضمن هذه النسب. ومع ذلك، بالنظر إلى زيادة الحد الأدنى اعتباراً من يناير 2023، كيف تروا مصدات رأس المال للأشهر الاثني عشر المقبلة؟

سوجيت رونغي:

يستهدف بنك الكويت الوطني عادة معدلات رسمة تتراوح بين 1.5-2% فوق الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية. والانخفاض في معدل كفاية رأس المال خلال الأرباع المرحلية أمر طبيعي، بسبب دفع توزيعات أرباح مرحلية وعدم إدراج الأرباح المرحلية. ونتوقع أن تعود النسب بنهاية العام إلى هذا النطاق.

أمير حنا:

هل هناك توقعات بحدوث تغيير في سياسة توزيع الأرباح؟

عصام الصقر:

ينتهج البنك سياسة توزيع أرباح ثابتة في ضوء متطلبات رأس المال وغيرها من العوامل المؤثرة. لطالما كان لدى البنك سياسة توزيع أرباح مستقرة للغاية حيث نستهدف دائماً توزيعات أرباح في حدود 50 - 60%.

وخلال النصف الأول من العام، قررنا توزيع أرباح مرحلية عن النصف الأول بعد التعديلات التي تم إجراؤها على نظامنا الأساسي والحصول على الموافقات الرقابية؛ حيث قمنا بتوزيع 10% من القيمة الإسمية أرباحاً نقدية.

ونحن واثقون في قدرة المجموعة على الاستمرار في جني الأرباح ومكافأة المساهمين، فضلاً عن ثقتنا في متانة المركز المالي للبنك.

لذلك سوف نواصل دفع توزيعات الأرباح على ذات النهج المتبع خلال السنوات السابقة.

أمير حنا:

جاءت مخصصات خسائر الائتمان في العام 2022 بشكل أساسي من المخصصات العامة. فهل تعتقدون أن هناك ما يكفي من المخصصات التي تم بناؤها في هذا الصدد؟

سوجيت رونغي:

لطالما اتسمت سياسة المخصصات لدى بنك الكويت الوطني بنهجها التحفظي. ومخصصات خسائر الائتمان التي نراها من المخصصات العامة هي في الأساس احترازية بطبيعتها. كما أن مستويات المخصصات ليست جديدة علينا. وأعتقد أننا سوف نواصل هذه السياسة وبناء الاحتياطات حسبما تقتضي الضرورة.

أمير حنا:

كيف ترون طرح المشاريع في الكويت؟ هل ترون زيادة في طلبات القروض من قبل الشركات أم أنكم تتوقعون أن يكون نمو القروض مدفوعاً بشكل أساسي بقطاع التجزئة؟

عصام الصقر:

أود أن أقول إن هناك طلباً، ولكن تم تأجيل العديد من المشاريع في السنوات الثلاث الماضية. وفي ظل استقرار المشهد السياسي، نتوقع أن تدعم الحكومة ترسية المزيد من المشاريع.

وظلت القيمة الإجمالية للترسيات كما في نهاية سبتمبر 2022 أقل من مستوى المليار دينار كويتي. ولكن عندما يتعلق الأمر بالالتزام، فإننا نتوقع من الحكومة أن تواصل دعم الإنفاق على البنية التحتية وتسريع طرح المناقصات وترسية العطاءات.

علاوة على ذلك، فإن الحكومة تعتزم منح دور أكبر لمشاركة القطاع الخاص في المستقبل؛ ما يمثل فرصة للبنوك من خلال تسريع وتيرة نمو الائتمان.

أمير حنا: سنحاول أخذ سؤالين إلى ثلاثة أسئلة أخرى بحد أقصى بسبب ضيق الوقت. هل يمكنكم التحدث عن خطط التمويل الخاصة بكم وما إذا كنتم تنوون دخول سوق اليورو/دولار في مرحلة ما؟

سوجيت رونغي: لدينا تنوع كبير في مصادر التمويل جغرافياً وعلى صعيد طبيعة مصدر التمويل من الأدوات المالية المختلفة. وكما نرى في نتائجنا المالية، ليست هناك حاجة ضرورية للتمويل من خلال سوق اليورو/الدولار في الوقت الحالي. لكننا سنواصل مراقبة الأوضاع واتخاذ القرارات المناسبة حسب الضرورة. وتعتبر معايير تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر لدينا مريحة للغاية ولا نرى ضرورة لأخذ إجراءات فورية.

أمير حنا: قام بنك الكويت المركزي برفع أسعار الفائدة بمعدلات أقل من بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، فهل تتوقعون أن نشهد تخارج بعض الودائع من النظام المصرفي حيث يجد المودعون الادخار في الخارج أكثر جاذبية؟

سوجيت رونغي: من الناحية الافتراضية، هذا احتمال ولكن حتى الآن، لم نر أي تأثير للفرق في معدلات رفع أسعار الفائدة بين بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبنك الكويت المركزي. كما أن الزيادة في سعر الفائدة على الودائع كانت أكبر من سعر الخصم لدى بنك الكويت المركزي. وبالنظر إلى الاستقرار التاريخي للودائع بالدينار الكويتي، فلا أعتقد أن هذا يشكل مصدراً للقلق في هذه المرحلة.

أمير حنا: هل لا يزال البنك يقدم قروض التجزئة بدون فوائد؟

سوجيت رونغي: القروض بدون فوائد التي يقدمها البنك تأتي استجابة لتلك التي قدمها المنافسون. في هذه المرحلة، نقدم هذه القروض بشكل انتقائي للعملاء المستحقين، بحيث يتوقع البنك الاستفادة الإضافية بشكل عام بناءً على العلاقة الأطول أجلاً والتي تتطور بداية من القروض بدون فوائد.

أمير حنا: كيف ترون انخفاض قيمة الجنيه المصري وما مدى تأثيره على عملياتكم؟

عصام الصقر: تواجدنا في مصر طويل المدى وكما قلنا دائماً، مصر سوقاً إستراتيجياً للمجموعة ونعتبرها سوقنا الرئيسي الثاني بعد الكويت. وتظل الفرص في مصر جذابة للغاية رغم التحديات الحالية والضغط على العملة. ونركز جهودنا على إدارة التقلبات قصيرة الأجل مع الاستعداد للنمو المستقبلي. كما أننا واثقون من قدرة السوق المصري التغلب على تلك التحديات في ظل الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة التي قامت بها الحكومة بالإضافة إلى تنوع النشاط الاقتصادي في البلاد.

أمير حنا: نظراً لضيق الوقت، فسوف نجيب عن آخر الأسئلة. هل يمكنكم الحديث عن السيولة في السوق؟

سوجيت رونغي: أظهر السوق الكويتي عمقاً جيداً في السيولة حتى في أوقات الأزمات، حيث لم نشهد أي مشاكل في أوضاع السيولة وهي لا تزال جيدة ومستقرة.

أمير حنا: حسناً، أعتقد أننا وصلنا إلى نهاية مكالمتنا. في حالة وجود أي أسئلة للمتابعة، يرجى إرسالها إلى عنوان البريد الإلكتروني الخاص بإدارة علاقات المستثمرين لدينا وسنقوم بالرد عليها فور استلامنا لها.

شكراً جزيلاً لكم جميعاً على حضور مكالمة اليوم. وسنختم عند هذا الحد.